

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٨٣**
الخميس، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

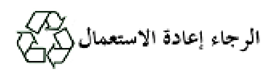
الرئيس:	السيد بارهام	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرباك
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد تيندربيوغو
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد لونغ تشو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد بوي ذي غيانغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد بوينتي
	النمسا	السيد إبنر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد أوكودا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/407)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن الترحيب بالممثل الدائم الجديد لتركيا لدى الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود في بداية الجلسة أن أرحب ترحيبا حارا، باسم المجلس، بالممثل الدائم الجديد لتركيا لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد أرتوغرول أباكان. ونتطلع إلى العمل معه بصورة وثيقة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/407)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسبانيا وإسرائيل وإيطاليا وبلجيكا ولبنان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد سلام (لبنان) والسيدة شاليف (إسرائيل) مقعدين على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/431، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إسبانيا، إيطاليا، بلجيكا، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وأود أن أسترعي انتباه المشاركين إلى الوثيقة S/2009/330، التي تتضمن التقرير العاشر للأمين العام عن قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وإلى الوثيقة S/2009/407، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوغندا، بوركينا فاسو، تركيا، الجماهيرية العربية الليبية، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٨٨٤ (٢٠٠٩).

أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيدة شاليف (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم للمجلس خلال شهر آب/أغسطس.

ترحب إسرائيل باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨٨٤ (٢٠٠٩) وبتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لعام آخر. فبعثة حفظ السلام تلك تضطلع بدور هام في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٦). وإسرائيل تشيد بالقوة المؤقتة لوفائها بولايتها في بيئة صعبة ومليئة بالتحديات.

ما زالت الحالة في جنوب لبنان معقدة. وتلقي أحداث تموز/يوليه الضوء على ظاهرة خطيرة ما برحت إسرائيل تحذر منها. فمنظمة حزب الله الإرهابية تواصل نشر أصولها وتعمل بصورة نشطة شمال وجنوب نهر الليطاني على السواء في انتهاك واضح للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وغيره من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد شهدت المنطقة مؤخرا حوادث خطيرة حيث وقعت انفجارات متعددة في قرية خربة سليم بجنوب لبنان في ١٤ تموز/يوليه. والأمين العام في رسالته المؤرخة ٦ آب/أغسطس الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أشار على النحو الواجب إلى أن الانفجارات نجمت عن تفجر ''كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة'' وفي مستودع للأسلحة ''كان محل تعهد مستمر'' (S/2009/407، صفحة ٢). وعلى حد علمي، فقد أبلغ بنفس المسألة موظفو إدارة عمليات حفظ السلام في الإحاطات الإعلامية التي قدموها إلى المجلس.

وأشار الأمين العام أيضا إلى وجود أفراد ينتمون لحزب الله بالقرب من قرية خربة سليم. وكما قال الأمين العام، وبصورة لا لبس فيها، ''يشكّل وجود الأصول أو الأسلحة غير المأذون به هذا في المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني انتهاكا واضحا لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)'' (المصدر نفسه، صفحة ٢). وشهدت الأيام التالية المزيد من انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، مع إعاقة تنقل أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان انتهاكات الخط الأزرق من جانب حزب الله ومناصريه.

وتشكل تلك الحوادث الإضافية دليلا واضحا على الوجود النشط لحزب الله، وهو منظمة إرهابية، في جنوب لبنان. ويشكل هذا، إلى جانب الإمداد المستمر بالأسلحة عبر الحدود السورية – اللبنانية القابلة للاختراق، تهديدا متزايدا للسلام والاستقرار في المنطقة.

وفي ضوء حوادث تموز/يوليه، يمثل تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان فرصة ممتازة لمجلس الأمن وإدارة عمليات حفظ السلام لزيادة تشجيع القوة على تعزيز أعمالها الجيدة. وينبغي أن تساعد زيادة تلك الجهود على ضمان إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني تكون ''خالية من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة بخلاف ما يخص حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان'' (القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الفقرة ٨).

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير إسرائيل للبلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛ ولقائد القوة، اللواء غرازيانو؛ ولإدارة عمليات حفظ السلام. فهُم جميعا اضطلعوا بدور هام في بيئة محفوفة بالتحدي وصعبة بشكل متزايد، وإسرائيل تشيد بتفانيهم.

ولا تزال إسرائيل ملتزمة بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وهي تتطلع إلى التعاون في ذلك الصدد مع مجلس الأمن، ومع الأمين العام، ومع إدارة عمليات حفظ السلام، ومع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أنوّه بقيادتكم الفعالة لمجلس الأمن

خلال الشهر الحالي. كما أود أن أنوّه بالقيادة التي اضطلع بها سلفكم، الممثل الدائم لأوغندا، بوصفه رئيس المجلس لشهر تموز/يوليه.

وبعد بضعة أيام ستحل الذكرى السنوية الثالثة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وخلال هذه الأعوام الثلاثة أكدت حكومة لبنان مرارا وتكرارا على التزامها بتنفيذ ذلك القرار تنفيذا كاملا وبالعمل بصورة وثيقة مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

واليوم، تود حكومة بلدي، أولا وقبل كل شيء، أن تشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على قرارهم بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة إضافية مدتها عام واحد، وبدون إدخال تعديل على مهمة البعثة وقواعد اشتباكها ومفهوم عملياتها، حسب طلب حكومة بلدي. وأنا على يقين بأن الأعضاء يدركون مدى أهمية قرار اليوم بالنسبة لجميع اللبنانيين، الذين ما زالوا ضحايا للعدوان الإسرائيلي المتكرر منذ غزو عام ١٩٧٨، الذي أدى إلى اتخاذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وإنشاء قوة الأمم المتحدة الأولى في لبنان.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على الأعمال المتميزة التي تضطلع بها بالتعاون الوثيق والتنسيق مع الجيش اللبناني، وأن أشيد بالقيادة الحكيمة للواء غرازيانو، قائد القوة، وأن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات، فضلا عن إدارة عمليات حفظ السلام.

ولكن، بعد مرور ثلاثة أعوام على اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ما زلنا بحاجة إلى الاعتراف بحقيقة أن القرار لم ينفذ تنفيذا كاملا. وذلك ليس لأن إسرائيل تواصل انتهاك الخط الأزرق وانتهاك المجال الجوي اللبناني يوميا فحسب، على النحو الذي أورده الأمين العام في آخر تقرير له عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2009/330)؛ بل أيضا بسبب استمرار إسرائيل في رفض الانسحاب من الجزء الشمالي لقرية الغجر، ولأنه لم يتم التوصل بعد إلى حل لمسألة مزارع شبعا ومرتفعات كفر شوبا، حتى على أساس مؤقت، على النحو الذي اقترحته حكومة لبنان في وقت سابق. وكيف يفوتني أن أذكر في هذا السياق عمليات شبكات التجسس الإسرائيلية، التي قدم بشأنها إحاطة إعلامية للمجلس السيد ميتشل وليام في ٨ تموز/يوليه: ألا تشكل هذه الشبكات انتهاكا خطيرا لسيادة لبنان وبناء على ذلك تسهم في تقويض قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)؟

ونظراً لجميع تلك الحقائق الثابتة، فإنني على يقين بأن المجلس لا يساوره أي شك حيال هوية الطرف الذي يجب أن يخضع للمساءلة على إعاقة التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولكن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو حقيقة أن المسؤولين الإسرائيليين أطلقوا مؤخرا مجموعة من التهديدات المنذرة بالخطر ضد لبنان، مما يثير دواعي قلق بالغ حيال نوايا إسرائيل. ويكفي أن نذكر هنا عبارات وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، الذي قال في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩ "إن إسرائيل لم تضرب البنية التحتية في لبنان بالقوة الكافية خلال حرب صيف عام ٢٠٠٦" – وأنا أشدد على عبارتي "البنية التحتية للبنان" و "لم تضرب ... بالقوة الكافية" – وهو قد أكد على أن أي هجوم في المستقبل سيحدث آثارا تدميرية على البنية التحتية اللبنانية أكبر من الآثار التي خلفتها حرب تموز/يوليه عام ٢٠٠٦.

وبالنسبة للبنية التحتية، هل أنا بحاجة إلى أن أذكّر أعضاء المجلس بأن إسرائيل قامت، خلال حرب عام ٢٠٠٦ على لبنان – إضافة إلى قتل الآلاف من المدنيين وتشريد مئات الآلاف من الأشخاص – بتدمير ٩١ جسرا وتخريب ١٣٧ طريقا وخمسة مدارج مطارات، و ٥٨ مقسما هاتفيا وعشرات محطات الإرسال، و ١ ٥١٤ نقطة لشبكات المياه

وعشرات المستودعات والمضخات - إضافة إلى أن ٩٢٩ مدرسة، قد دُمرت أو خُربت بشكل كلي أو جزئي؟ ناهيك عن قصف إسرائيل بالقنابل لمستودعات زيت الوقود الموجودة في محطتنا الحرارية، مما أدى إلى إطلاق أكثر من ١٥ ٠٠٠ طن من زيت الوقود في البحر الأبيض المتوسط، وسبّب التلوث المادي والكيميائي للسواحل اللبنانية، وأحدث آثارا خطيرة على صحة الإنسان والتنوع البيولوجي ومصائد الأسماك واقتصاد لبنان.

وما يَعِد به السيد باراك ليس سوى المزيد من هذا النوع من الأعمال: وهي أعمال لا تشكّل انتهاكا لنص القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وروحه فحسب ولكنها أيضا تتنافى مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ناهيك عن قواعد ومبادئ القانون الإنساني الدولي. ومصداقية مجلس الأمن تتطلب أيضا أن تدان بأقوى العبارات مثل تلك التهديدات الموجهة نحو بلدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.